واقع النظام الإقليمي العربي وإشكالاته السياسية في ظل التحديات الأمنية الكبرى التي أفرزها الحراك الشعبي العربي منذ 2011

The reality of the Arab regional system and its political problems in light of the major security challenges created by the Arab movement since 2011

قلاع الضروس سمير*

المركز الجامعي الونشريسي – تيسمسيلت (الجزائر)

hakimsamir.3816@gmail.com

*تاريخ الإرسال: 2019/10/12 * تاريخ القبول: 2019/10/31 * تاريخ النشر: 2020/01/01*

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى فهم معنى النظام الإقليمي العربي، وأبرز التحديات التي تعترضه في السنوات الأخيرة ، خاصة بعد موجة الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت أواخر سنة 2010 في بعض الدول العربية، والتي أدت هذه الموجة لتغيرات كبرى أثرت على المشهد السياسي و الأمني للداخل العربي، كما تسعى هذه الدراسة للإجابة على إشكالية واقع و مكانة النظام الإقليمي العربي، وأبرز إشكالاته السياسية الحاصلة في ظل التحديات الأمنية الكبرى التي أفرزها الحراك الشعبي العربي، وموقعه في المشهد العالمي وعلاقته بالنظام الدولي، وتسليط الضوء على مكانة ودور جامعة الدول العربية في ظل التحولات السياسية الراهنة، وأهم الآفاق الأمنية والسياسية الواجب اتخاذها من أجل الحفاظ على هذا النظام الإقليمي كصمام أمان عربي مواجه لكل التحديات والإشكالات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية:

النظام الإقليمي العربي- جامعة الدول العربية- الأمن الإقليمي العربي، المنطقة العربية، الحراك الشعبي العربي.

Abstract:

This paper aims to understand the meaning of the Arab regional system, and the main challenges facing it in recent years, especially after the wave of popular protests that began in late 2010 in many Arab countries, which led to this wave of political and structural changes that have affected the political and security scene in the Arab world This study also seeks to answer the problem of the reality and status of the Arab regional system, and highlighted the political problems in light of the major security challenges arising from the Arab popular movement, and its position in the global scene and its relationship with the international system, and highlight the status and role of the Arab League States in light of the current political transformations and the most important security and political horizons to be taken in order to maintain this regional system as an Arab safety valve facing all regional and international challenges and problems.

Keywords: *Arab Regional System - League of Arab States - Arab Regional Security, Arab Region, Arab Popular Movement.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

شهد العالم العربي خلال السنوات الأخيرة تحولات وتغيرات على عدة مستويات محلية، إقليمية ودولية، فخلال فترة جد قصيرة سقطت أنظمة عربية عمرت لعقود طويلة، وتشكلت أنظمة جديدة في إطار ما سمي بالتحول السياسي في العالم العربي، من أنظمة سياسية تحمل نمطية خاصة في تسيير حكم الشعوب إلى أنظمة تحمل تصورات جذرية عن الحكم السابق، أين ظهر في المشهد الإقليمي فاعلين جدد محليين وإقليميين ودوليين، بعضهم دول وبعضهم فاعلون من غير الدول ***Non-State Actors***، ولم تعد البلدان العربية بتقسيماتها الثلاثة الكبرى الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي و الخليج العربي في سنة 2017 يشبه العالم العربي الذي سبق انطلاق ما سمي في الأوساط السياسية والأكاديمية الشرقية بالربيع العربي أواخر عام 2010.

هذه التطورات وغيرها دفعت نحو تحولات كبيرة في الوضع العربي، خاصة في مجالها السياسي الإقليمي، وأنماط العلاقات التفاعلية بين الدول والقوى والمنظمات والفواعل في الإقليم العربي، ونتيجة لهذه الظواهر برزت عدة أسئلة حول شكل النظام الإقليمي العربي الحالي ومستقبل تفاعله في المشهد العالمي، إضافة لتحول مفهوم الأمن القومي والإقليمي العربي وصولا لدراسة واقع جامعة الدول العربية في المنطقة وأثارها وانعكاسات قراراتها السياسية على الشأن العربي، وكل هذه النقاط التي ذكرناها سنحاول توضيحها في هذه الدراسة منطلقين من إشكالية أساسية هي:

- ما مكانة النظام الإقليمي العربي وواقعه، وما هي أبرز إشكالاته السياسية الحاصلة في ظل التحديات الأمنية الكبرى التي أفرزها الحراك الشعبي العربي منذ 2011.

أولا: النظام الإقليمي العربي: قراءة مفاهيمية وتحليلية في إطار تفاعله بالنظام الدولي بعد 2010

يشكل مفهوم النظام الإقليمي كما يعرفه **"كانتوري"** بأنه عبارة عن مجموعة دول متجاورة، متفاعلة وتلتقي وتتفق في العديد من الروابط الإثنية، اللغوية، الثقافية، الاجتماعية والتاريخية المشتركة إضافة للشعور بالهوية المشتركة، وبناء على هذا التعريف نلاحظ أن العالم العربي تأخذ صفة النظام الإقليمي ، (هلال، 1996، ص 23)، فهي تزخر بالخصائص التي تعمل على تقريب كل مكوناتها أكثر مما تبعدها، كون هناك عوامل مادية ولامادية تكرس هذا الواقع من بينها الإمتداد الجغرافي واللغة والدين، التي ظهرت مع تاريخ المنطقة.

وبناء على التعريف الذي قدمناه، يتأكد لنا أن المنطقة العربية تعتبر من أكثر المناطق في العالم المؤهلة لاكتساب صفة النظام الإقليمي، والتي يربط بين دوله عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية، مع وجود تفاعلات بين دوله وإن كانت متفاوتة، ومن هذا المنطلق فإن النظام الإقليمي العربي تنطبق عليه العناصر الثلاثة الرئيسية في تعريف النظام الإقليمي "هو مجموعة العلاقات المنسجمة و المتكاملة بين عدد من الدول، المتجاورة في إقليم جغرافي محدد (هلال، ص 23)، وعلى هذا الأساس، فإن طرح النظام الإقليمي العربي ليس إشارة إلي إقليم جغرافي فحسب، بل يعكس وحدة التوجهات السياسية من حيث الخطاب والسلوك السياسي.

إلا أنه بالمقابل من ذلك فإن التراكمات التاريخية والتحولات السياسية في دول العالم العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945، أصبح من الصعب تحديد مفهوم نظام إقليمي عربي دقيق بسبب شدة التناقضات الفكرية بين النظم والعربية وتداخلات النظام الدولي والإقليمي، إضافة لتواجد دول عربية في العمق الإفريقي كالسودان والصومال، إلا أن ملامح هذا النظام الإقليمي لا تزال قائمة بفعل التقارب والترابط بين الدول العربية وتظهر ملامح هذا النظام بوجود "جامعة الدول العربية" التي سنعرج عليها في المحور القادم من هذا

المقال، تعتبر معادلة مهمة في التلاحم العربي إن تم استغلالها بشكل إيجابي، بالرغم من تعرض هذا النظام العربي لعدة لهزات سياسية وتدخلات من قوى إقليمية ودولية خارجية قبل بداية ما سمي بالحراك الشعبي العربي، أو ما سمي في الأوساط الشرقية بالربيع العربي.

وفي ما يخص أهم مميزات تحديد النظام الإقليمي العربي، فقد حاول الباحثين في الدراسات السياسية لإحداث ثورة مفاهيمية حول منطقة العالم العربي، أين بدأ الدارسون بتأسيس مفاهيم جديدة كمصطلح شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، الشرق الأوسط الكبير، هذا ما أدى لردة فعل عربية من طرف باحثيها بالرفض القطعي لمصطلح الشرق الأوسط الذي أتى به الغرب، كمحاولة منهم لعدم التنازل بمفهوم الوطن العربي، العالم العربي، المنطقة العربية باعتبارها مرجعيات أساسية في التحليل الجغرافي لأي ظاهرة سياسية أو اقتصادية تحدث في المنطقة، باعتبار أن البعد الجغرافي الذي يشمل منطقة جغرافية متصلة، تحده حدود طبيعية واضحة المعالم فمن جهة الشرق تحده الهضبة الإيرانية، ومن جهة الغرب المحيط الأطلسي بينما يمتد في شماله البحر الأبيض المتوسط مضيق جبل طارق، حتى خليج مرسي حيث يفصل جبل طوروس عن بلاد الأناضول وآسيا الصغرى، ويشكل المحيط الهندي حدا طبيعيا من الجنوب الشرقي والصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي وهي من أخطر المناطق التي تنتشر فيها الظواهر اللاأمنية ، وهذه الحدود هي عبارة عن تجسيد لمعالم وجود طبيعي وثقافي وحضاري ساهمت في صنعه عوامل طبيعية وبشرية على امتداد 14قرنا منذ قيام الإسلام للمنطقة، وتختلف نشأة النظام الإقليمي العربي من كل النواحي عن نشأة غيرها من النظم الإقليمية في أكثر من مجال وهذا الاختلاف ناتج عن معطيات تاريخية ودينية.

أ- المراحل الكبرى لتأسيس النظام الإقليمي العربي :

نشأ النظام الإقليمي العربي، بعدما قررت مجموعة من الدول العربية سنة1945 إنشاء منظمة تجمعهم جامعة الدول العربية أو أن هذه الدول متجاورة تتشابه ثقافيا وسياسيا ، أو لأن تهديد الكيان الصهيوني الإسرائيلي فرض عليها التجمع والتفاعل من أجل الوقاية والأمن، بل نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل عديد من العوامل التاريخية والسياسية والسياسات الغربية، التي كانت تحاك ضد هذه الدول ولازالت، وعليه تشهد الدلالات التاريخية أن تأسيس النظام الإقليمي العربي مر بثلاث مراحل تاريخية مهمة وهي كالتالي:

- **المرحلة الأولى- قيام ونشأة النظام الإقليمي العربي 1945- 1955:** وهي المرحلة التي أرست خلالها الإطار المؤسس للنظام العربي ممثلا في جامعة الدول العربية، حيث شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث السياسية التاريخية البارزة التي أثرت على الوضع العام العربي، خاصة أبرز حدث سياسي كان أثناء نكسة فلسطين 1947-1948 وبداية الصراع العربي الإسرائيلي وقيام بذلك هذه الجامعة كهيكل جامع في الجسد العربي و آلية لتمكين قيام العلاقات العربية العربية في إطار مؤسساتي. (محمودي، 2012، ص 99)
- **المرحلة الثانية- المد القومي العربي 1955-1990**: وهي المرحلة التي شهدت ثورات كبرى في العالم العربي، خاصة ثورتي الجزائر 1954 والثورة المصرية جويلية 1956 والتي أحدثت تغييرا في إمكانيات وطاقة النظام العربي ودفعت بحركة التحرر في الدول العربية، كما ظهرت أولوية الوحدة العربية التي بلغت الموجة القومية الوحدوية ذروتها في هذه المرحلة (هلال، ص123) لغاية سنة 1970، ولكن بعد مؤتمر حركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973بالجزائر، والقرار الذي صدر عنه بالضغط على الدول الغربية من أجل مساندة القضية الفلسطينية من طرف بعض الشخصيات الكاريزماتية العربية، بدأت القوى الغربية تضغط على الداخل العربي أين شهدت هذه المرحلة الحرب الأهلية في لبنان، وزيارة السادات للقدس واتفاقية "كامب ديفيد" التاريخية، مما غير جذريا الثقافة

السياسية العربية1977(محمودي، ص100) والتقارب الإيراني العربي بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية التي مهدت لمرحلة الثمانينات التي كانت بعض الدول تتقارب بشكل أكبر مع إيران في ظل تضارب وتناقض قرارات الدول داخل منظمة جامعة الدول العربية التي أدت للتبعثر العربي خاصة بعد مناداة بعض الدول استقلالية قراراتها عن قرارات جامعة الدول العربية، فقد اخترقت إسرائيل في هذه المرحلة الأمن القومي العربي لبعض دول منطقة الشرق الأوسط بامتداد توسعها في فلسطين واحتلالها للبنان، حيث تراجع الدور العربي والقبول بالتسوية أين قبلت بعض الدول العربية مبدأ التفاوض مع إسرائيل سنة 1993، كما تميزت هذه المرحلة بالتشتت والانقسام وانتهت هذه المرحلة بحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت 1990 التي أدت إلى أزمة بين العراق وإيران.

- **المرحلة الثالثة- الضعف والسقوط العربي 1990- 2019** أدت نهاية الحرب الباردة إلى تحولات عميقة على المشهد الدولي وانعكست على مسار الدول العربية، في مرحلة شهدت الهوان العربي والضعف السياسي في ظل سيطرة القوى الغربية على المصادر الحيوية والنفطية، كما شهدت هذه الفترة الأزمة الأمنية الجزائرية في تسعينات القرن الماضي وبرودة العلاقات الجزائرية المغربية 1994، وصولا لأحداث 11سبتمبر 2001 والتدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 واندلاع الحرب الأهلية والمذهبية في العراق والتي أدى هذا التدخل لبروز الصراع السياسي العربي - العربي وقد بدى جليا من حيث القمم العربية التي أقيمت في تلك الفترة، وقد كانت قمة سرت في ليبيا سنة 2010 فد أمضت شهادة وفاة الجامعة العربية حسب رؤية بعض الملاحظين السياسيين العرب بقبول إدخال قوى دولية غير عربية كأعضاء ملاحظين لغاية ثورة شعوب المنطقة في العديد من الدول العربية بما سمي بالربيع العربي، أين أدت بسقوط أنظمة سياسية عربية عمرت طويلا مثل ليبيا، تونس، مصر، اليمن. وصولا للأزمة الخليجية الدبلوماسية والأحداث متواصلة لغاية يومنا هذا نهاية سنة 2017، والأزمة الأمنية وما أثارتها من جدل أمني وسياسي وانقسام واضح في البيت العربي سنة 2019.

ب- العلاقة التفاعلية بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي.

يعتبر النظام الإقليمي العربي جزء من النظام العالمي، يؤثر فيه أحيانا ويتأثر به، وفق الأحداث الدولية، خاصة في القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان المنتجة للصراعات والنزاعات الإقليمية، أي أن النظام الإقليمي العربي، يمكن أن يشكل بذلك واجهة عاكسة للعلاقات الدولية والمتغيرات الهيكلية في النظام العالمي، أما فيما يخص تأثير النظام العالمي فإننا نجد النظام الإقليمي العربي قد نشأ في بيئة غير متناقضة مع النظام الدولي، نظرا للانسجام التاريخي والثقافي والحضاري والديني.

فبعد تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945، وما جاء بعدها من تأسيس الكيان الإسرائيلي داخل الجسد العربي سنة 1948، وفي مرحلته الفاعلة بين 1955-1975، الذي تأثر النظام الإقليمي العربي لتطورات الحرب الباردة (هلال، ص125)، وبشكل عام فإن التفاعل بين النظام الدولي والنظام العربي كان كبيرا في كل مجالاته، خاصة في بعدها الاقتصادي والثقافي والسياسي بالرغم من محاولات النظام العربي المتمثل في جامعة الدول العربية التحرر من ضغط النظام العالمي عليه، وأخذ مكان لائق في المشهد العالمي الدولي.

وعليه شكلت التطورات والتراكمات السياسية الحاصلة في العالم العربي التي لم تكن منفصلة عن الوضع السياسي الدولي كالتأثير والتأثر بأرقام سوق النفط والبورصة العالمية، وقد أثبتت تحولات السياسية في العالم العربي منذ 2010 وما تبعته من أحداث دولية واسعة للعالم العربي نجملها في ما يلي:

- سقوط أنظمة سياسية عربية قوية ومعمرة كثيرا في دول العالم العربي والذي اعتبرها الملاحظون الدوليون بمثابة المفاجأة غير المتوقعة نظرا لقوة هذه الأنظمة وقوة تركيبها الأمن، والتي أنتجت تعقد

الوضع الأمني في سوريا، ليبيا، اليمن نتيجة تحولها من مطالب سياسية سلمية إلى مواجهة حربية مباشرة بين الفصائل والمليشيات العسكرية داخل دولهم

- انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق سنة 2011 في عهدة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.
- بروز جماعات إرهابية بعتاد حربي ووسائل تكنولوجية متطورة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" والميليشيات كجبهة النصرة، جماعة التوحيد والجهاد، أنصار الدين ... الخ، كلها ميليشيات أثرت على الأمن الإقليمي العربي في جنوب منطقة المغرب العربي وفي قلب الشرق الأوسط.
- الأزمة السياسية والدبلوماسية الخليجية بين المملكة العربية السعودية والإمارات البحرين ومصر ضد دولة قطر واتهامها برعاية الإرهاب والأفكار المتطرفة والتي ألقت هذه الأزمة بظلالها على بعض الدول العربية وعلاقاتها داخل النظام الإقليمي العربي.
- عودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث السياسية العربية نهاية سنة 2017 برفض الدول الإسلامية والعربية بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس واعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، هذا الضغط العربي والإسلامي حقق نتائج إيجابية على مستوى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 21 ديسمبر برفض 128 دولة قرار ترامب ومساندة 9 دول وامتناع 35 دولة أخرى، هذه النتيجة الإيجابية جاءت بعد الحراك الشعبي الجماهيري الإسلامي والعربي برفض القرار الأمريكي العنصري الرامي لتحويل عاصمة إسرائيل من تل أبيب إلى القدس الشريف.

وقد أثرت هذه التحولات التي ذكرناها منذ 2010 بشكل كبير على العالم العربي إلى تموقع فواعل دولية إقليمية كإيران وتركيا و إسرائيل في الشؤون السياسية والأمنية العربية، من خلال جامعة الدول العربية، مما يؤكد أن النظام الإقليمي العربي يعتبر شديد التأثر بالمتغيرات الدولية الخارجية سواء من حيث ثروته الاقتصادية المستهدفة، أو من حيث موقعه الجغرافي الحيوي ، وما يعكسه ذلك من تأثيرات على ميزان القوى العالمية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما برهنت عليه الأحداث الدولية في الفترة التي ذكرناها في ظل تنامي نفوذ حركات الإسلام السياسي، وصعود النزاعات العرقية والدينية والقومية في العالم العربي.

ولتحديد العلاقة التفاعلية بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، نستنتج أن دول العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة وصولا لأحداث 11 سبتمبر، وتوجه عدسة الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بشعار مكافحة الإرهاب، من خلال استراتيجية إعادة قراءة المنطقة بما يتوافق التحولات السياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1990 ، أصبح التفاعل عميق بين القوى الغربية في بعديه السياسي والاقتصادي، وهذا التفاعل أدى لتصدع حاد في بنية النظام الإقليمي العربي القائم، نتيجة تزايد الاختراق اللامحدود الدولي والإقليمي في الداخل العربي في الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب الباردة وصولا بأحداث سبتمبر 2001، لغاية سنة 2009 (الكفارنة، 2009، ص 635).

وبناء على هذه المعطيات المقدمة يمكن القول بأن المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم احتكاكا بالنظام الدولي وتفاعلا معه، وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية الذي يحتل موقعا وسطا يربط بين قارات أوروبا وأسيا وإفريقيا. ويتحكم بأهم الممرات البحرية الاستراتيجية، كما أنه يختزن ما لا يقل عن 60% من احتياطي أهم سلعة استراتيجية في العالم وهي النفط، ولهذا يمكن القول بأن التفاعل بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي لا يزال قائما، وعليه وجب على الدول العربية معرفة مكامن النقص واستغلال الفرص الأجنبية للدول الكبرى من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية.

ثانيا :عوامل ضعف النظام الإقليمي العربي وتحدياته السياسية

لا شك في أن الأهمية الجيوبولتيكية التي تحظى بها البلدان العربية إقليميا ودوليا، جعلتها محط أنظار العديد من صناع القرار والسياسات والشركات العابرة للقارات من مختلف أنحاء العالم، خاصة في الصناعة النفطية والبترولية، وبفعل موقعها الجغرافي المتميز، والذي يشكل عامل استقطاب مهما للقوى الدولية في دائرتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبات العالم العربي اليوم محورا أساسيا من محاور الصراع والتنافس الدوليين بين استراتيجيات القوى العظمى، ومجالا حيويا لتطبيقاتها السياسية، كون الموارد الطاقوية والنفطية أصبحت مادة حيوية للقوى الإقليمية والعالمية، إضافة لتاريخها الاستعماري الذي أنهك عملية البناء العربي.

وما يسجل من نقطة سلبية في عملية البناء السياسي العربي لدى النظم والحكومات العربية، أن كل دولة تنفرد برسم علاقاتها الخارجية، خاصة في ظل ارتباط بعض الدول العربية بالغرب بشكل وثيق جدا، كالمملكة العربية السعودية، مصر، الأردن والإمارات مما يجعل قراراتها تنسجم مع الخارج أكثر من دول الداخل العربي بفعل الضغط الغربي عليها، كما أن هناك دول لها ولاء لروسيا مثل سوريا وبعضها لها علاقات متينة مع قوى إقليمية كالعلاقة القوية بين العراق وإيران وتميز العلاقات القطرية التركية، مما جعلت هذه العلاقات تؤثر على العمل الجماعي بسبب الانقسامات والمشاكل العالقة بين هذه الدول العربية وهذا راجع إلى طبيعة الأنظمة السياسية العربية التي يتميز بمستوى من التخلف في مختلف المجالات، خاصة في ظل تبعيتها للقوى الكبرى، وهذا أثر على حركة التعاون العربي في مواجهة التحديات والتهديدات، وأصبحت سمة التجزئة كانتشار النزاعات العربية في داخلها في مختلف السياسات. (الفطيسي، 2011، ص 4).

ويشكل موضوع الديمقراطية والفعل الديمقراطي الداخلي في الدول العربية من أبرز المعضلات السياسية والذي يعتبر عامل مهم لانقسام الدول العربية في ما بينها وبرودة العلاقات بين الشعوب وأنظمتها كالانقسام السني الشيعي بعد 2006 في العراق، كالانقسام بين التيارات السياسية والدينية في لبنان ، والأخطر هو الانقسام بين الشمال والجنوب في السودان بسبب ديكتاتورية الحكم لدى صناع القرار في السودان وإهمالها للجنوب مما جعلها تنفصل نهائيا عن السودان سنة 2010، وقمة سرت الليبية في نفس السنة التي أظهرت الصراع والشقاق العربي والدعوة لضم تركيا وإيران لجامعة الدول العربية كما ذكرنا سابقا، وبعدها اندلاع احتجاجات ومواجهات مباشرة بين الشعوب والأنظمة السياسية العربية، التي أدت لدخول المنطقة في فوضى سياسية واجتماعية، كل هذه الأحداث أثرت بشكل مباشر على النظام الإقليمي العربي، وعليه يمكن إبراز أسباب وعوامل ضعف النظام الإقليمي العربي في ما يلي:

- أزمة الشرعية للنظم السياسية الحاكمة في دول العالم العربي منذ استقلالها أدت لتباعد العلاقة بين الشعوب العربية ونظم حكمها والتي نتجت "غربة" السلطة السياسية العربية سياسيا وثقافيا عن محيطها الشعبي (عبد العزيز، 2010، ص26).
- الجهل بالدين والجهل بالتاريخ السياسي للمجتمعات العربية و تغذية الحقد الديني المتعمد من طرف بعض الأنظمة السياسية العربية في ظل ضعف النخبة السياسية والاجتماعية ودورها في التأثير على النظام السياسي العربي، والتي أدت إلى تنامي إشكاليات في الفكر العربي المعاصر وعدم احترام الرأي والرأي الأخر، والتي أنتجت سياسة رفض الآخر المؤدية للعنف البنيوي داخل الدول العربية.
- التنافس الدولي بين القوى الإقليمية والعالمية حول النفوذ في الداخل العربي بعد فترة الحرب الباردة، وعدم قدرة جامعة الدول العربية في تبني سياسات وقائية لحماية الأمن الإقليمي العربي وغياب سياسة وقائية موحدة لمواجهة الكيان الإسرائيلي.

بناء على هذه العوامل التي أثرت بشكل كبير على العمل العربي المشترك وعلى تقوية مناعة النظام الإقليمي العربي الموحد التابع لدى مؤسسة جامعة الدول العربية، وهذا بسبب الانقسام وعدم التناسق والتجانس، مما ذهبت بعض الدول العربية بعيدا حد الوصول لسياسات عدائية وأحيانا قطيعة سياسية، وهذا يظهر جليا في اجتماعات القمم لرؤساء الدول داخل جامعة الدول العربية (مسعد، 2003، ص90)، وهذا ما أدى لبروز قوى إقليمية ودولية التي ملئت الفراغ السياسي والتكامل الاقتصادي العربي، التي كانت تنتظر الفرصة التاريخية للاستحواذ والهيمنة أو لأخذ حقها الطبيعي من علاقة تبادل المصالح وتوازن القوى الاستراتيجية على رقعة الشطرنج العربية.

ثالثا: مكانة ودور جامعة الدول العربية في ظل التحولات السياسية الراهنة

شكلت التحولات السياسية والاجتماعية بعد سنة 2010 التي طرحتها موجة الحراك العربي إلى بروز ضغوطات شديدة على جامعة الدول العربية كمنظمة سياسية وكدول منضوية في هذا التنظيم الإقليمي، والتي خلقت هذه التحولات والتراكمات مجموعة من الصراعات السياسية الخفية ما بين القادة العرب، أدت لسقوط قواعد العمل العربي المشترك التي اعتادت عليها الجامعة وهذه الأحداث والتحولات السياسية فرضت على هذه الدول العربية الخروج عن مبادئها وقناعاتها المستقرة التي قامت من أجلها أو التي تأسست وفق مبادئها سنة 1945، وكأكبر دليل على ذلك أن قمة جامعة الدول العربية التي عقدت قمتها في سرت الليبية في 28 مارس 2010 والتي نادت لإعادة صياغة مفهوم الجامعة بقيادة معمر القذافي هي نفسها الجامعة بقادتها السياسية التي نادت بإسقاط نظام القذافي وضرورة التدخل الأجنبي ودعم العمل العسكري من أجل إطاحته وهي نفسها الجامعة التي جمدت عضوية سوريا وقبلت بالمعارضة في أسوار جامعتها، وعليه فإن حركية القرارات السريعة التي اتخذتها منظمة جامعة الدول العربية في ظل الوضع السياسي والأمني أدت لإسقاط كل المبادئ الكبرى التي قامت عليها المنظمة، مما بدت العلاقات العربية - العربية غير منسجمة في شكلها وجوهرها وبرز الانقسام داخل البيت العربي بين ما سمي ب "معسكر الاعتدال" التابع لسياسات الغرب و"معسكر الممانعة" بمعنى الأنظمة التي تناهض سياسات الغرب، كنظام بشار الأسد في سوريا، نظام عمر حسن البشير في السودان ونظام معمر القذافي في ليبيا ونظام علي عبد الله صالح في اليمن، وخروج المعسكرين عن القضايا الجوهرية للعالم العربي "كالقضية الفلسطينية"، والتوجه نحو سياسات التكتل والتشكيك والتخوين وبروز موجة ما سميت بـ"خطاب النهايات"، حيث كانت سنة 2010 محورية وفاصلة للعديد من القضايا العربية الكبرى، كونه من الصعب بل من المستحيل التقبل باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تكون جامعة الدول العربية ستكون يوما ما داعمة للمعارضة من أجل ضرب الدولة الوطنية (دبش، 2017، ص70)،

وبالرغم من أن جامعة الدول العربية كان لها الكثير من المواقف المشرفة في مسارها السياسي، إلا أن فترة ما بعد الدخول الأمريكي للعراق سنة 2003 وتأييد بعض الدول العربية التدخل الأمريكي وعجزها عن إيجاد حل للاقتتال الطائفي في العراق، وعجزها عن إيجاد حل لوقف النشاطات الإرهابية بالرغم من أن الجامعة تأتي في مقدمة المنظمات الدولية الإقليمية التي نادت بمكافحة الإرهاب، وكان للجزائر دور كبير في المرافعة من أجل هذه القضية التي أنهكت الشعب الجزائري، مما قدمته من أطروحة شاملة وواسعة في آليات المكافحة والمواجهة من أجل تصدي للجماعات الإرهابية (mernache , 7 Octobre 2012,)، خاصة تنظيمي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، باعتبار أن الظاهرة الإرهابية أصبحت تشكل خطر على أمن الدول العربية وفق التقرير الذي نصه مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم 22أفريل 1998،هذا من جهة إلا أن هذه المنظمة كما ذكرنا سابقا كانت بعيدة عن تطلعات الشعوب العربية وكانت قراراتها دائما متأخرة نظرا

للاختلاف والتضارب بين القادة السياسيين العرب، الذي انعكس سلبا على شعوب العالم العربي.(الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، 1998، ص 16)، مما نستنتج أن المنطقة العربية أنهكتها ثلاث معظلات أساسية عجزت الجامعة العربية في إيجاد حلول لها مما أدى لبعض الدول العربية تتوجه مباشرة للقوى العالمية وهذه المعضلات هي إيجاد حل لأزمة الشرعية السياسية للعديد من النظم العربية وعدم وقف جبروت بعض القادة العربية في حق شعوبهم، إشكالية الإرهاب والتدخلات الأجنبية والحد من تزايد إقامة القواعد العسكرية الغربية في العديد من المناطق العربية من شرقها إلى غربها، وآخر إشكالية وهي الأخطر وهي عجزها عن وقف التوسع والاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية و إيجاد حلول جدية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولهذا بات من الضروري أن تكون هناك إصلاحات هيكلية ومفاهيمية تتجاوب مع التطورات والتحولات السياسية لأن العديد من المتابعين للشأن العربي و السعي للعودة لفكرة الإتحاد العربي التي أتى بها الرئيس المصري في ثلاثينات القرن الماضي مصطفى النحاس (Yehoshua, 2013, p 257.) ، كون أصبح الكثير من الملاحظين يرون بأن جامعة الدول العربية باتت تشكل الآن عبئا على التعاون الإقليمي العربي و العمل العربي المشترك.

وعليه يمكن القول بأن جامعة الدول العربية لا يمكن أن ترسم مستقبلها السياسي دون أن تضع الخلافات السياسية العربية العربية جانبا، وهذا حسب تقديرنا، نظرا لعمق الخلافات والصراعات التي نتجت عن مرحلة ما بعد 11 سبتمبر ، والتدخل الأمريكي في العراق ونتيجة للصراعات الطائفية الدينية التي انطلقت من العراق وتوسعت لكافة الأقطار العربية وصولا للحراك الشعبي العربي أو ما سمي ب "ثورات الربيع العربي" التي زادت من تعقيد الوضع السياسي أكثر من خلال تجميد عضوية الجمهورية العربية السورية في الجامعة العربية والتراشق بين الأنظمة السياسية وعدم تحقيق إجماع عربي كامل بين الدول الاثنين والعشرين، مما أتاح لدول الجوار العربي خاصة تركيا وإيران بفرض تواجدهما في جامعة الدول العربية، في ظل الفراغ العربي وعدم قدرة بناء تجانس بين النظم والحكومات استغل الفاعلين التركي والإيراني الفرصة التاريخية، في فرض مبدأ الوصاية على العديد من الدول العربية (عبد العزيز، ص 05).

رابعا: النظام الإقليمي العربي و آفاقه الأمنية... أي حل سياسي؟ :

بعد الحراك العربي يواجه الأمن الإقليمي للمنطقة العربية رهانات وتحديات غير مسبوقة، في ظل تزايد التهديدات الأمنية والإنكشافات الحدودية في العديد من المناطق كمنطقة الصحراء الكبرى، جنوب اليمن، المستهدفة للمصالح الاستراتيجية والأمنية والسياسية للدول العربية، و إشكالية قدرة الدول العربية مجتمعة كليا أو جزئيا على الدفاع عن نفسها، وحقوقها، وصيانة استقلالها، وسيادتها وسلامة أراضيها، وتقوية هذه القدرات بتنمية الإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، إستنادا للخصائص الجيوسياسية والحضارية التي تتمتع بها المنطقة، أخذا بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة عربية، والإمكانات المتاحة لها، والمتغيرات الداخلية، والإقليمية، والدولية، التي تؤثر على الأمن القومي العربي، الذي يعتبر الركن الأساسي في الأمن الإقليمي العربي وفي استقرار المنطقة كلها أو عبر أجزائها الإقليمية الأربعة كمنطقة المغرب العربي ، منطقة الشام، منطقة النيل ، منطقة الخليج العربي، وكل هذه المناطق تعيش حالة غير مسبوقة من اللاستقرار السياسي والأمني، أين يتفاوت فيها التحدي الأمني والاستراتيجي بين منطقة وأخرى، و كل منطقة حسب التهديدات الموجودة فيها.

وعليه سنحاول في هذا المحور الرابع من هذه الورقة إبراز كل منطقة جغرافية والتهديدات والتحديات التي تواجهها في ظل الحراك الواسع في المنطقة خاصة أن هذا المفهوم تغير عبر الأزمان والعصور، فبعد الدولة الخليفية السنية جاءت الدولة الخليفية العثمانية في القرن السادس عشر وبنهاية وسقوط العثمانيين سنة 1922 نشأت بموجبها القومية العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (ملاح، 2014، ص 164) ، والتي

اقترنت هذه القومية بالرقعة الجغرافية والهوية العربية الواحدة المشتركة لغاية نهاية الحرب الباردة وقيام النظام الدولي الجديد وإظهار أطروحات تسقط المفهوم القومي للمنطقة العربية- أين تحولت من القومية إلى الإقليمية بناءا على التحولات السياسية في العالم العربي والتهديدات والتحديات التي صاحبتها، والتي سنوضحها من خلال الجدول (01) بإبراز أهم المناطق والمجموعات الإقليمية الأربعة وارتباطها بالتهديدات والتحديات داخل العالم العربي.

وعليه فإن الدول العربية في كل الأقاليم الأربعة تتعرض لتهديدات ومخاطر من جراء الصراعات الداخلية كما في سوريا، ليبيا، اليمن، الصومال والسودان وتنامي الجماعات الإرهابية، أين يمكن أن نستخلص أن الأمن الإقليمي العربي مرهون بالقضاء، وتجفيف المنابع الإرهابية خاصة التنظيمين الإرهابيين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، والتي قد تؤسس إلى تغييرات جوهرية في الخريطة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية، كما قد تؤدي إلى اختلالات واسعة في موازين القوى الإقليمية، وهذا ما أدى للعديد من القوى الإقليمية المجاورة للفضاء العربي في التنافس من أجل التموقع في المنطقة كالتنافس التركي والإيراني، خاصة في ظل تنامي حركيات الفوضى في العالم العربي في السنوات الأخيرة.(عبد العزيز، ص02)، كما لعبت عدة عوامل أمنية وسياسية في السنوات الأخيرة دورا أساسيا في تنافس الدولتين والتدخل في كل القضايا، حيث حرصت تركيا في هذا الصدد على الحفاظ بعلاقاتها السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي نظرا للاستثمارات الاقتصادية الكبيرة لتركيا في الخليج (دني، ص266) مما جعل المقاربة التركية حيال الملف الخليجي تدعو لضرورة الحوار بين الفرقاء الخليجيين حفاظا على مصالحها الاقتصادية والجيواستراتيجية عكس الطرف الإيراني الذي قام بتقديم مساعدات إنسانية لقطر، وهذا الوقوف كله من أجل تعظيم المكاسب الاستثمارية الإيرانية في قطر.

وكما كان واضحا أن التنافس الإقليمي كان كبيرا بين أنقرة وطهران تجاه العالم العربي على عدة أصعدة سياسية اقتصادية استثمارية ثقافية عقدية دينية، أين أثر هذا التنافس التركي والإيراني والغربي من طرف قوى دولية وعالمية على الأمن الإقليمي العربي (المنير، https://www.sasapost.com) ، وهذا من خلال تدخل هذه القوى بملفات وقضايا الحكومات والشعوب العربية، ووضع قرارها بأيدي غير عربية كما هو حاصل اليوم من تدخل القوى الأجنبية على قرارات الجامعة العربية، وتجلى ذلك بالتدخل الواضح في السودان وتقسيمه، وكذلك احتلال العراق ، والتدخل المستمر في لبنان والصومال وليبيا وقضية كردستان التي تمس بالعديد من الدول العربية، إضافة إلى تزايد القواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي العربية زاد من تأزيم الوضع في اليمن وليبيا وسوريا، وكل هذه التدخلات ستعرقل مسار التكامل العربي العربي، بسبب اختلاف وجهات النظر بين القادة والحكومات العربية في السنوات الأخيرة، وهذا ما سيؤثر على أمن المنطقة مما يؤدي لخلق صراعات ذات طابع عرقي ومذهبي إلى تجزئة الدول إلى دويلات، وإضعاف الأمن الوطني للدول كما حصل في انقسام السودان في سنة 2010 (بيري ، تر: نهى حوا، 2011، ص13)، وانفصال إقليم كردستان ومحاولة أطراف أجنبية في تقسيم ليبيا وهو المشروع الذي تسعى العديد من القوى الأجنبية تحقيقه في السنوات المقبلة.

ومن المواضيع الخطيرة التي تسعى بعض المخابر الغربية توظيفها في المنطقة موضوع الأقليات، خاصة وأنه حصل تواصل واقعي أو على مستوى التواصل الاجتماعي إفتراضيا بين هذه الأقليات وبعض المكونات السياسية الدينية والفواعل الإقليمية الدولية والقوى الكبرى الأجنبية، كالتفاعل والتواصل مع دول الجوار (دوزي،2015، ص 280)، وعموما يمكن أن نلخص أهم التهديدات الأمنية التي يواجهها الأمن الإقليمي العربي بعد فترة الحراك العربي نلخصها في ما يلي:

- توسع النشاط الإرهابي الإرهاب وأدواته ووسائله وأبرزه تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) والميليشيات التابعة لها، إضافة لظهور تنظيم العسكري للحشد الشعبي في العراق وسوريا، وصولا لتنامي نشاطات الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاسه على الأمن الوطني الليبي، التونسي، الجزائري والموريطاني *(IHS press release, 2014, p12)*.
- تزايد مؤشرات الفتنة الطائفية بين عدد من الدول العربية التي توجد بها إثنيات عرقية وطائفية مما أدت للحرب الأهلية الطائفية بين المكونات الدينية والاجتماعية في بعض الدول العربية.
- انتشار القواعد العسكرية الغربية المتواجدة في الدول العربية، في ظل الصراع العربي العربي بين الدول والحكومات مما أدى للحضور الأمريكي في الخليج العربي والتواجد الإيراني في العراق، والروسي في سوريا و القاعدة التركية في قطر،
- الأزمات الحدودية كما في الخلاف المغربي مع الصحراء الغربية، والخلاف المصري السعودي حول جزيرتي تيران وصنافير، بقدر ما لها من تجاذبات إقليمية وأبعاد خطيرة على الأمن الإقليمي العربي نظرا لموقعها الاستراتيجي والحيوي المثير للجدل باعتبارها واحدة من نقاط الخطر على الأمن القومي الإسرائيلي، إضافة للخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث طنب الصغرى والطنب الكبرى و أبوموسى (المنير، *https://www.sasapost.com*).

وآفاق النظام الإقليمي العربي قائم على تجاوز كل هذه التحديات الأمنية وتعزيز كل المكاسب السياسية والحفاظ على القدرات الاقتصادية للمنطقة العربية، لأن العالم العربي في هذه المحطة التاريخية المهمة أمام تحديات والتي هي بمثابة تهديدات أمنية، وعليه نلخص الأفاق الأمنية **والحلول السياسية** في إطار جامعة الدول العربية لكي يتحقق مفهوم الأمن الإقليمي العربي و لقيام نظام إقليمي عربي قوي متكامل ومتجانس في النقاط التالية:

- تمكين الحوار السياسي بين الفواعل الداخلية في البلدان العربية، من أجل الوصول لحل سلمي للأزمات المعقدة في المنطقة.
- تعزيز مبدأ التعاون الدولي والإقليمي والبيني العربي العربي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية، وعدم إتاحة الفرصة للفواعل الدولية الإقليمية، في فرض تواجدها في الأنظمة العربية.
- محاولة دعم وتطوير وسائل الإعلام العربية بما يخدم المصالح العليا لدول العالم العربي والسعي لوقف وتخفيف حدة الصراع الإعلامي كالصراع الإعلامي بين قناتي الجزيرة القطرية وقناة العربية السعودية، كون هذا الصراع لا يخدم المصلحة العربية العليا المشتركة.
- محاولة إشاعة الديمقراطية التشاركية بين كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، في الداخل العربي، وإعادة صياغة الخطاب السياسي النظمي العربي بما يتماشى مع ذهنيات الشاب العربي المعاصر، وإعطاء الأولوية للمبادرات التنموية من خلال محاربة الفقر والجهل والبطالة، والحد من التهميش والإقصاء المعلن على بعض المكونات الاجتماعية العربية (ناصر، 1999، ص430).

خاتمة وتوصيات عامة للدراسة:

وفي الأخير نستنتج أن مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل التنافس الدولي والإقليمي، ونظرا لما تملكه المنطقة من وزن مهم في سوق النفط والبترول، فالمنطقة تحوي الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وتريد الولايات المتحدة ضمان التحكم بتدفق هذه الموارد تحت إشرافها إلى الأسواق العالمية (سالم، 2010، ص16)، قائم على هدف استراتيجي وحيد وهو ضرورة توحد الأنظمة السياسية العربية على أهداف كبرى تخص المصلحة العامة للمنطقة، واتخاذ قرارات عربية موحدة من طرف جامعة الدول العربية بشأن الأزمات السياسية والأمنية الكبرى كالأزمة السورية بما يضمن وحدتها ويوقف التدخلات الأجنبية، والأزمة اليمنية بضرورة وضع كل الخلافات الجانبية خاصة بين دول الجوار، وفتح حوار داخلي كبير بين الفعاليات السياسية ورعاية هذا الحوار من قبل منظمة جامعة الدول العربية، وضرورة إيجاد آليات توافقية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا.

وكتوصيات عامة للدراسة، فيمكن القول أننا نعيش عصر التكتلات الإقليمية، حيث لم تعد الدولة الوطنية وحدها قادرة على حماية أمنها وحدودها، خاصة بعد أن تعقد مفهوم الأمن ولم يعد متعلق بالاحتلال وحماية الحدود، حيث ظهرت تهديدات جديدة وغير تماثلية، وأصبح خطرها في تنامي مستمر على الدول، ولذلك نجد كل منطقة تسعى إلى الاندماج والتكامل في ما بين أقطابها، حيث يعتبر الاتحاد الأوربي خير دليل على تبني الدول الأوربية رغم الخلافات والتعدد الديني والهوياتي والعرقي، لاستراتيجية حماية الأمن الأوربي واعتبار الأمن الاقليمي لأوروبا ككل، وجزء لا يتجزأ من أمن وسيادة كل دولة، ولذلك أصبحت الدول اليوم ومخابر البحث تركز بصفة كبيرة على مفهوم الأمن الإقليمي العربي بعد فشل أطروحة الأمن القومي العربي التي سقطت مع سقوط مفهوم القومية العربية، وفكرة حماية مصالحا خارج حدودها الوطنية، أو فكرة المجال الحيوي ومسافة الأمان بينها وبين التهديدات العبر قومية، أو ما يمكن اعتبارها تهديدات ما فوق الدولة الوطنية، وعليه فالأمن الإقليمي العربي يقتضي تجند كل الدول العربية لحماية الحدود الوطنية وتحقيق مفهوم العمق الاستراتيجي العربي أو ما يعرف بالمجال الحيوي للوطن العربي من خلال:

1- ضرورة إعادة التفكير في الوحدة والتعاون والتنسيق العربي المشترك من خلال صياغة آليات سياسية جديدة تتوافق مع التحولات والتطورات الدولية الحاصلة في المنطقة.
2- ضرورة إعادة النظر في هيكلة جامعة الدول العربية وسياساتها التعاونية الداخلية، والاستراتيجيات الإقليمية مع كل الأطراف والقوى الدولية بمنظور عقلاني واقعي يتجانس وطموح الشعوب العربية.
3- إعادة برمجة الدول العربية سياساتها وفق مصالحها الجيواستراتيجية الكبرى.
4- ضرورة الاهتمام بالمراكز البحثية والعلمية التي تعالج القضايا السياسية الراهنة والاقتصادية والسوسيولوجية وعدم الانتظار للمقاربات الغربية، كون المخابر الغربية أهدافها باتت واضحة وسياساتها تسعى للقضاء على الأمن الإقليمي العربي، حيث لم تكف هذه المخابر عن أهدافها الخفية والمتمثلة في ضرب أي مشروع وحدوي، ولذلك سعت إلى محاربة الفكر القومي العربي كونه يشكل أكبر خطر وتحدي أمام المشاريع الغربية، التي تسعى إلى الحفاظ على حالة الانقسام والصراع الداخلي بين الكيانات العربية سواء كانت جماعات أو هويات.

كل هذه التوصيات المقدمة في دراستنا غايتها الحفاظ على العالم العربي ككيان سياسي موحد، والسعي لإعادة بعث المشروع العربي بشكل صحيح واقعي يواكب التطورات والتحولات السياسية الأخيرة، والذي يتوافق مع مفهوم النظام الإقليمي العربي كهيكل سياسي وأمني قوي يحافظ على سلامة المنطقة العربية.

قائمة المراجع :

أولا– الكتب:

- هلال، علي الدين، مطر، جميل. (1996). النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسين عبد العزبز، (2010)، النظام الإقليمي العربي، ورقة عمل منشورة في الكتاب الجماعي الأمن الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والتطرق للفرع الثاني: التعاون العربي لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، المادة الرابعة، يوم 1998/4/22.
- دبش، سماعيل ،(2017)، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، أزمتي مالي أو ما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد، الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع.
- ناصر ، يوسف ،(1999)، التنمية الإقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية.

ثانيا – الدوريات والملتقيات:

- محمودي، عبد القادر، (2012)، دور اختلالات النظام الإقليمي العربي الوظيفيةفي استيعاب النزاعات العربية الداخلية الحالية ، ورقلة: مجلة دفاتر السياسة والقانون ،(العدد 6) ، جانفي ، ص99.
- الكفارنة، ارحيل، عارف، (2009)، الأثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، الأردن: كلية عجلون الجامعية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ،العدد الثاني المجلد 25 ، ص 635.
- محمد بن سعيد الفطيسي، (2011)، مستقبل الأنظمة الخليجية في ظل المتغيرات الأمنية الداخلية:التحديات والحلول، ورقة مقدمة في ملتقى المنطقة العربية وتحديات المستقبل بميلانو الإيطالية، 21سبتمبر 2011.
- مسعد، نيفين،(2003)، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، (العدد 153)، ص90.
- القصاب، عبد الوهاب، (2008)، تهديدات الأمن القومي العربي، بحث مقدم للمؤتمر القومي العربي التاسع عشر، اليمن، ص 13.
- ملاح، السعيد، (2014)، التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص164.
- دني، إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014، ص266.

- بيري، أليكس، بوسول، آلان ، ترجمة نهى حوّا، (2011)، الفساد والخلافات العرقية لا تعد بمستقبل وردي لجنوب السودان: انقسام السودان إلى دولتين ضعيفتين جدد الصراعات، مقال منشور في مجلة البيان الإماراتية، 25يوليو 2011 ، ص13.
- دوزي، وليد ، (2015) ، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية، الجزائر: مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، مجلد 3 رقم 02، ص 280.
- سالم ، بول، (2010) تنافس القوى العضمى على مستقبل الشرق الأوسط، جريدة الحياة اللندنية، 15 أفريل 2010، ص 16.

ثالثا– المواقع الالكترونية

- محمد المنير، الأمن القومي العربي 2015 .. الواقع وآفاق المستقبل، مقال علمي منشور يوم 4 جانفي 2016 متحصل عليه يوم 01 أكتوبر 2019 من الموقع الإليكتروني التالي:

https://www.sasapost.com/opinion/arab-national-security-2015

- عبد العزيز، دينا، التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، أنقرة: رؤية تركية، العدد 23، صيف 2013، ص 02 ، مقال علمي منشور يوم 01 جوان 2013 ومتحصل عليه يوم 05 أكتوبر 2019 من الموقع الإليكتروني التالي:

http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%

رابعا: مراجع باللغة الإنجليزية والفرنسية:

- IHS press release; 2014 Islamic State and Assad 'Ignoring' Each Other on the Battlefield, Says IHS Jane's Terrorism and Insurgency Centre," December 12, p12.
- Yehoshua, Porath, 2013 , In Search of Arab Unity 1930-1945, Routledge, London and New York, , p 257 .
- mernache, Amina , 2105 La Déplomatie algerienne : la Nostalgie dune gloure perdue, laboratoire OBM(Obligation Bien Marché) Dynamique intenationale ISSN 2105 numéro 2646 , 7Octobre2012.

ملحق:

الجدول (01): أهم التهديدات والتحديات من خلال المناطق الإقليمية الأربعة في ظل التحولات السياسية الراهنة الحاصلة في المنطقة، والمؤثرة على الوضع العام لقيام نظام إقليمي عربي متكامل

المناطق الجغرافية – الإقليم الجيوسياسي داخل العالم العربي.	أبرز التهديدات والتحديات في الداخل العربي
منطقة الشام العربي دول عمق الشرق الأوسط (سوريا، العراق، فلسطين، الأردن، لبنان)	– الأزمة السورية والصراع القائم بين المعارضة السورية والنظام السوري. – تزايد التنظيمات والجماعات الإرهابية كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – داعش- وحركة النصرة، الحشد الشعبي. – تأسيس دولة كوردستان وانعكساتها الأمنية والسياسية على الحدود السورية والعراقية واللبنانية والتركية. – تعقد الوضع السياسي والأمني في القضية الفلسطينية.
منطقة المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب ، موريتانيا)	– تعقد الوضع الأمني والسياسي وعدم التوافق بين الفرقاء السياسيين في ليبيا. – إستقرار نسبي في تونس بعد الحراك الشعبي والسياسي . – تأثير الوضع الأمني وتزايد التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي وشمال مالي كانتشار المنظمات الإجرامية المتخصصة في نقل المهاجرين الغير الشرعيين، والمخدرات ، والجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد وأنصار الدين.
منطقة النيل العربي (مصر، السودان، جنوب السودان، الصومال)	– ظهور وتزايد نشاطات الجماعات الإرهابية في صحراء سيناء . – تزايد مشكلة القرصنة والإختطافات واللاستقرار السياسي في الصومال . – مشكلة تقسيم دولة السودان في سنة 2010 وتأثيرها وانعكاساتها السلبية على أمن العالم العربي.
منطقة الخليج العربي (السعودية، قطر، الإمارات، اليمن، عمان، الكويت، البحرين)	– تعقد الوضع السياسي في اليمن وتزايد نشاط المعارضة خاصة من طرف جماعات الحوثيين . – عاصفة الحزم والتدخل السعودي ودول التحالف على شمال اليمن. – الأزمة السياسية والدبلوماسية الخليجية بين السعودية، الإمارات، البحرين ومصر ضد قطر.

مصدر: من إعداد الباحث